Royaume du Maroc

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

Le Haut-Commissaire

مذكرة مصلحية

المندوب السامي

رقم 7/4/29 بتاريخ 20 مارس 2019

إلـــــــى

السيـدات والســادة

المفتشة العامة والمدراء المركزيين والمهندسين والمتصرفين العامين والمدراء الجهويين ورؤساء الأقسام والمصالح المركزيين والجهويين والإقليميين

الموضوع: الشروع في تفعيل مسلسل الرقمنة والتدبير بالتشارك لخطوط منتجات وخدمات المندوبية السامية للتخطيط.

مع ما تعرفه بلادنا، تحت القيادة السامية لجلالة الملك، من إصلاحات بنيوية وشراكات دولية، سيبقى على السياسات العمومية الاستمرار لبعض عقود في الاستجابة لمقتضيات مسلسل تفعيل أهداف التنمية المستدامة وتنزيل الجهوية المتقدمة.

وسيكون، والحالة هذه، على مؤسستنا أن تظل متملكة، وعلى مدى بعيد، لأهليتها للاستجابة، في حدود اختصاصاتها، للطلبات المنتظر ورودها بكيفية متزايدة من الداخل والخارج على بلادنا في كل ما يتصل بهذه المواضيع من دراسات وتحاليل ومؤشرات إحصائية سواء منها البسيطة أو المركبة، وذلك في حينها وبمعايير دولية وبتكاليف قابلة للتحمل من طرف المالية العمومية الوطنية.

وفي هذا الإطار، فإن الرقمنة، بحكم اختصاصات المندوبية السامية للتخطيط في ميدان تجميع وإنتاج ومعالجة ونشر البيانات ذات الطابع الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والثقافي، تحتل بالضرورة مكانا مركزيا في نموذج ممارسة مهامها، خاصة في ما تشهده هذه التكنولوجية من تطورات متسارعة وبتضاعف مستمر لمعامل إيقاعها، وما أصبحت تعرفه سوق المعلومات الإحصائية من انفتاح على تداول واسع للمنتجات من كل صنف وكل مستوى ومن كل مصدر رسمي أو خاص، دون الخضوع دائما للالتزام العلمي والأخلاقي لتبيان منهجية إعدادها، وذلك في

Ilot 31-3, secteur 16, Hay Riad, 10001 Rabat Maroc B.P. :178 * Tél. : (+212) 05 37 57 69 04– Fax : (+212) 05 37 57 69 02
ايلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض 10001 الرباط – المغرب ص.ب: 178 * الهاتف : 04 69 57 37 05 (+212) – الفاكس: 02 69 57 37 05 (+212)
hcpcabinet@hcp.ma

سياق يتميز بتوفر غير محدود للمعطيات المنظمة منها وغير المنظمة والاستعمالات الواسعة لأنترنيت الأشياء والذكاء الاصطناعي.

وهكذا، فبقدر ما تفرضه هذه التحولات في ميدان التكنولوجية الرقمية على أنظمة الإحصاء الرسمي عبر العالم من إعادة للنظر في اختياراتها التكنولوجية، فإنها تفتح، في ذات الوقت، أمامها فرصا للمزيد من تصويب وتجويد منتجاتها وخدماتها وضمان استمرار تنافسيتها.

ومن البديهي، في هذه الظروف، أن يصبح التحكم في هذه الرهانات ومواجهة ما تشكله من تحد، في صلب مهام كل من نظامنا الوطني الإحصائي برمته ومن المندوبية السامية للتخطيط التي تشكل جهازه المركزي، بصفة خاصة. على أن أطر المندوبية السامية للتخطيط لم يفتهم أن يستوعبوا، منذ فترة طويلة، مدى أهمية ارتباط تطور تخصصاتهم بهذه الرهانات وأخذوا عدتهم لاستنتاج ما تقتضيه من تطوير لمهاراتهم. ولقد كان تملكهم لعدة نماذج وبرمجيات وتطبيقات تكنولوجية متنوعة، من أسباب تمكن المندوبية السامية للتخطيط من تحقيق نتائج متميزة في مجالات القراءة الأوتوماتيكية للوثائق (LAD 2004)، وعملية التجميع باستخدام الحاسوب (CAPI 2007)، واستخدام الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الاصطناعية في إدماج منظومة المعلومات الجغرافية (SIG)، والرقمنة التدريجية لخطوط الإنتاج الإحصائي، واستغلال خدمات التخزين السحابي الداخلي وكذا إتقان أدوات مركبة للتحليل والتقييم والتوقعات الماكرو- اقتصادية والديموغرافية والاجتماعية.

إلا أننا يجب أن نعي بأن التصدي لهذه الرهانات، بحمولاتها المتجددة باستمرار، لا يمكن أن يتجسد في مجرد المزيد من رقمنة المساطر الإجرائية في خطوط منتجات وخدمات هذه المؤسسة في اتجاه تقليص حجم الوثائق والعمل اليدوي في ممارسة أنشطتها وتحسين مستوى تنسيقها والرفع من مردوديتها. فهذا واقع ملحوظ في العديد من هذه الأنشطة وسيظل تطويره في متناول كفاءة مواردها البشرية الذاتية، وعند الاقتضاء، بدعم من الخبرات الخارجية. فالرهان على الاختيار الرقمي تتجاوز مقتضياته القيام برقمنة كاملة أو جزئية لهذا المسلسل أو ذاك من سلاسل إنتاج ونشر المعلومة الإحصائية، بل تتعداه إلى تبني توجه يعيد تأسيس المحيط التكنولوجي للمؤسسة بكاملها ويفتح المجال لمسلسل إعادة هيكلة النمط الهندسي لتدبير ممارسة مهنها وعلائق العمل المتصلة بها.

ومن أجل ذلك، فلن يتم، بكل تأكيد، قياس مستوى استجابة المساهمين في إنتاج القيمة المضافة الابتكارية لمؤسستنا، من أُطر وبنيات إجرائية، لمتطلبات هذا التحدي على ضوء مجرد استيعابهم لما يحمله من تقدم معرفي بقدر ما سيتم بالرجوع إلى مدى ما سيبرهنون عليه من استعداد للتأقلم مع ما يحيل عليه هذا التقدم من أنماط تشاركية في علائق العمل وتعبئة تعاضدية للمهارات. مما يعني، في نهاية المطاف، أن تقييم أدائهم سيتم على أساس ما سيبدونه من مهارة في تخطيهم بسلاسة لمعيقات التنظيم الأسطواني للعمل كما تفرزه طبيعة بنيات الإدارة العمومية، حيث لا يتلاءم دائما النموذج العمودي لتراتبية السلط التقديرية مع الواقع الأفقي للاختصاصات الوظيفية، وذلك تدشينا منهم

لمسار على طريق التعاضدية المرقمنة للمعارف والمناهج والخبرات، بما تكتنفه تطبيقاتها الإجرائية من مزيد من الشفافية والتحديد الواضح للمسؤوليات.

وقد يتضح، على أرضية الممارسة، أن الانتقال إلى منظومة مرقمنة للتدبير في ميدان الإحصاء بالذات من شأنه أن يبدو أكثر يسرا إن لم نقل أكثر ملاءمة لخصوصية هذه المادة العلمية بالنظر للمساطر الإجرائية التي تعتمدها بمقتضى نموذج الإنتاج الإحصائي (المعروف اختصاراً بالحروف اللاتينية GSBPM) الذي تشكل بنوذه المراجع الوصفية لممارسة حرفها والمحددة لمقومات هويتها المهنية. وبهذا، فالواقع أن رقمنة مهن الإحصاء ونمط العمل التعاضدي الذي يكاد يشكل جينا من جيناتها ، ليس من طبيعتهما أن يغيرا أو يعتما خصوصية هوية هذه المهن، بل يشكلان عاملا مساعدا على تعزيز صلابة هويتها والرفع من وضعها الاجتماعي وتثمين منتجاتها.

وعلى ضوء ما سبق، فقد تقرر أن نقوم في مؤسستنا ببلورة منصة تتم في إطارها الرقمنة التدريجية لمسلسل اندماج وتناسق مختلف ما تشتمل عليه من خطوط منتوجات وخدمات في اتجاه الانفتاح على استيعاب مقومات علائق العمل ذات المنحى التشاركي. ومن المنتظر، في هذا الإطار، أن تشمل رقمنة هذه المنصة التي تم الشروع في تفعيلها ابتداء من يناير 2019، مختلف خطوط المنتجات والخدمات في مؤسستنا سواء على الصعيدين المركزي والجهوي، وذلك حسب مقاربة يتم بموجبها وضع خارطة طريق للاستحقاقات المهنية والزمنية الملائمة لإنجاز المشاريع المبرمجة في كل مرحلة من مراحلها، بمشاركة واسعة من طرف جميع الموارد البشرية للمؤسسة وبتعبئة لذكائها الجماعي.

وهكذا، ستوفر هذه المنصة لمؤسستنا فضاء مؤتمنا، يمكن في إطاره لجميع خطوط المنتجات والخدمات التحميل والتبادل، داخلياً وفي ما بينها، طبقا لنماذج منسقة، لمُخْتَلف العمليات التي تُنجزها في كل مرحلة من مراحل ممارسة مهنها؛ وذلك من مرحلة التصور والمقاربة المنهجية، مروراً بإنجاز البحوث ومعالجة الملفات، ووصولاً إلى تحليل ونشر النتائج. وقصد مساعدتها لهذا الغرض، ستستفيد من دعم تطبيقات ونماذج واستمارات وجداول ومختلف الأدوات التي ستتوفر لهم من خلال وسائط المنصة، على أن كل هذه الإجراءات ستتم طبقا لمنهجية نموذج الإنتاج الإحصائي (GSBPM) وفي احترام تام لمعايير الجودة المطلوبة. هذا، وسيكون على كل من هذه الخطوط أن تضطلع بمسؤولية مراقبة واعتماد جميع المعطيات الإحصائية وكذا المعطيات الوصفية التي تستعملها أو تتناولها قبل أن تنشرها بكيفية أوتوماتيكية لدى العموم أو تتقاسمها، حسب طرق محددة، مع الأغيار، شريطة الاحترام التام للمعايير والقيم التي تقرها الممارسات الفضلى على الصعيد الوطني والدولي.

وبهذا، سيكون مآل هذه النتائج (1) إما التداول الداخلي في المؤسسة بصفة حصرية (2) أو التبادل، وفق طرق متفق بشأنها مع الشركاء على الصعيد الوطني والدولي (3) أو النشر أوتوماتيكيا عبر قاعدة المعطيات الإحصائية (BDS) والموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط من أجل عرض أوسع للعموم (4)، أو التخزين، في شكل مشفر، ريثما يتم إبهام الأسماء التي تتضمنها ملفات البحوث الميدانية قبل نشرها، في حالة المعلومات ذات الطابع الشخصي المحمية طبقا للقانون ولمبدإ السر الإحصائي.

وهكذا، فإن التحول الرقمي لنموذج تدبير مؤسستنا سيكون من نتائجه، بحكم اندراجه في سياق مسلسل الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، إعادة توزيع للاختصاصات بين المصالح المركزية والمديريات الجهوية. فالإيقاع الذي اعتمدته المندوبية السامية للتخطيط في مجال اللاتمركز سيتم، في هذا الإطار، تسريعه من أجل استكمال مقتضياته خلال 2019، على أبعد تقدير، في 2020. آنذاك ستتوفر المديريات الجهوية، فعلا، على السلطات والبرمجيات الضرورية لتدبير مواردها البشرية وميزانياتها، كما ستتوفر على قواعد معطيات ومجمعات عناصر البحوث بعد أن يكون قد تم تغييب هوية المعنيين بها، والتي تم القيام بها في إطار الإحصاءات والبحوث الوطنية، وذلك قصد ملاءمة محتوياتها تدريجيا مع الحاجيات الخاصة لجهاتها.

وبغرض ضمان تتبع دقيق ودعم متواصل وتفاعلي لتطبيق مقتضيات هذا القرار، تقرر إنشاء ثلاث لجان داخل المندوبية السامية للتخطيط، سيتم، لاحقا، تحديد تسمياتها وصلاحياتها ومكوناتها، وهي :

- لجنة مكلفة بالسهر على التوجيه العملي لمقتضيات منصة العمل الرقمي لخطوط منتجات وخدمات مؤسستنا؛
- خلية مكلفة بإبهام الملفات المتضمنة للمعطيات ذات طابع شخصي وستعرف هذه اللجنة "بلجنة الإبهام"؛
- مجموعة عمل خاصة بمنهجية البيانات الضخمة من أجل فتح مهن مؤسستنا ونظام الإحصاء الرسمي الوطني على الفرص الجديدة التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية في هذا المجال.

إن رقمنة نموذج تدبير اختصاصاتنا من شأنها أن تتيح لنا فرصة توطيد أسس مصداقية الإحصاء الرسمي الوطني وضمان التنافسية المستقبلية لمنتجاته. ومن الطبيعي أن تلقى وطنيا المسؤولية، بالدرجة الأولى، على عاتق المندوبية السامية للتخطيط وأن يتم تحميل أطرها، بجميع خبراتهم وتخصصاتهم، تبعات هذه المسؤولية التي سيظل مدى تفوقهم فيها رهينا بمستوى ما سيبرهنون عليه من إرادة في التغيير وتعلقهم بالتقدم نحو الأفضل وتحليهم بالتفتح والمرونة خلال تبنيهم لمسلسل تفعيل هذه المنصة المرقمنة وما تحيل عليه من نمط عمل يتميز بتقاسم الخبرات وتعبئة الذكاء الجماعي.

المندوب السامي للتخطيط

أحمد الحليمي علمي